联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

# لجنة المالية

## الدورة الرابعة والخمسون بعد المائة

## روما، 26 - 30 مايو/أيّار 2014

## استعراض مستويات صندوق رأس المال العامل والحساب الاحتياطي الخاص

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

**السيد Aiman Hija**

**مدير وأمين الخزانة، شعبة الشؤون المالية**

**الهاتف:** **+39 06 570 54676**

؛ وهذه هي (QR) يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

fc154a

**موجز**

- طلبت اللجنة في دورتها الحادية والخمسين بعد المائة المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 من الأمانة إجراء استعراض شامل للمبالغ اللازمة لصندوق رأس المال العامل والحساب الاحتياطي الخاص ولموارد التمويل البديلة من أجل تغطية هذه الاحتياجات.
- توفّر هذه الوثيقة تحليلاً لأهداف كل من الصندوقين وللمستويات الموصي بتحديدها من أجل تحقيق هذه الأهداف.


**التوجيهات المُلتَمَسة من لجنة المالية**

- إن اللجنة مدعوة إلى استعراض المعلومات والتحاليل الواردة في هذه الوثيقة وإعطاء التوجيهات التي تراها مناسبة.

**مسودة المشورة**

**إن اللجنة:**

- **أخذت علماً بالتحليل الوارد بشأن المبالغ اللازمة لصندوق رأس المال العامل والحساب الاحتياطي الخاص؛**
- **ذكّرت بأن المقترحات الرامية إلى تجديد موارد المنظمة سترد في برنامج العمل المقترح للفترة 2016-2017 وأشارت إلى أن اللجنة سترجع إلى التقرير عند استعراض هذه المقترحات.**

1 - أشارت اللجنة في دورتها الحادية والخمسين بعد المائة المنعقدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، إلى أن مستويات كل من صندوق رأس المال العامل والحساب الاحتياطي الخاص دون مستواهما الأمثل الذي يكفل الاستقرار المالي للمنظمة وذكّرت بالتوصيات السابقة للجنة المالية والمؤتمر من أجل استعراض هذه المسألة، وطلبت إلى الأمانة إجراء استعراض شامل للمبالغ اللازمة لهذين الاحتياطيين ولمصادر التمويل البديلة من أجل تغطية هذه الاحتياجات؛

2 - وتقدّم هذه الوثيقة تحليلاً لأهداف كل من الصندوقين وللمستويات الموصي بتحديدها في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

## صندوق رأس المال العامل

3 - وترعى اللوائح المالية من 6-2 إلى 6-6 إنشاء صندوق رأس المال العامل واستخدامه. وتتمثل أهداف الصندوق بالآتي:

(1) تقديم مبالغ للحساب العام لتمويل مصروفات الميزانية ريثما يتم تحصيل الاشتراكات في الميزانية؛
(2) تقديم مبالغ للحساب العام لتمويل مصروفات الطوارئ التي لم تخصص لها اعتمادات في الميزانية الجارية؛
(3) تقديم قروض واجبة السداد للأغراض التي قد يرخص المجلس بها في حالات معينة.

4 - وكان المستوى المرخص به في الأصل لصندوق رأس المال العامل هو 25 مليون دولار أمريكي، وفقا لقرار المؤتمر 91/15، ثم ارتفع بزيادة تقديرات رأس المال العامل على الدول الأعضاء الجدد. و المستوى المرخّص به يبلغ الآن 25.8 مليون دولار أمريكي.

5 - وعندما حُدد المستوى المرخص به الحالي لصندوق رأس المال العامل، كان يمثّل تقريباً نفقات شهر من البرنامج العادي. وبناء على ميزانية فترة السنتين 2014- 2015، يمثّل حالياً 5.1 في المائة من الميزانية السنوية مما لا يكفي لتغطية نفقات شهر واحد من البرنامج العادي (حوالي 42 مليون دولار أمريكي في الشهر).

6 - ويمثّل الجدول الوارد أدناه معدل تحصيل الاشتراكات المقررة الجارية في نهاية كل فصل خلال السنوات العشر الماضية إلى جانب متوسط معدل التحصيل.

**معدل تحصيل الاشتراكات المقررة الجارية**

| ديسمبر/كانون الأول | سبتمبر/أيلول | يونيو/حزيران | مارس/آذار | |
|---|---|---|---|---|
| 88.9 | 47.9 | 39.6 | 20.8 | **2004** |
| 74.7 | 50.1 | 45.7 | 24.9 | **2005** |
| 88.4 | 39.5 | 34.5 | 28.2 | **2006** |
| 91.2 | 63.9 | 56.0 | 24.3 | **2007** |
| 81.6 | 70.3 | 44.8 | 30.9 | **2008** |
| 90.7 | 70.9 | 59.3 | 22.6 | **2009** |
| 93.3 | 72.5 | 45.2 | 27.9 | **2010** |
| 82.5 | 73.4 | 60.2 | 27.9 | **2011** |
| 89.2 | 55.9 | 45.4 | 25.4 | **2012** |
| 83.9 | 71.4 | 52.6 | 23.1 | **2013** |
| **87.9** | **68.8** | **52.6** | **25.4** | متوسط خمس سنوات |
| **86.4** | **61.6** | **48.3** | **25.6** | متوسط عشر سنوات |

7 - ويظهر الجدول الوارد أدناه المعلومات الخاصة بالسنوات الخمس الماضية على شكل رسم بياني. ويسلّط الرسم الضوء على التباين بين معدّل التحصيل ومتوسط معدّل النفقات خلال فترة السنتين (الربع الأول- 25 في المائة؛ الربع الثاني- 50 في المائة؛ الربع الثالث- 75 في المائة؛ الربع الأخير- 100 في المائة من الميزانية السنوية).

**النسبة المئوية التراكمية من المتحصلات من الاشتراكات المقررة الجارية في البرنامج العادي**

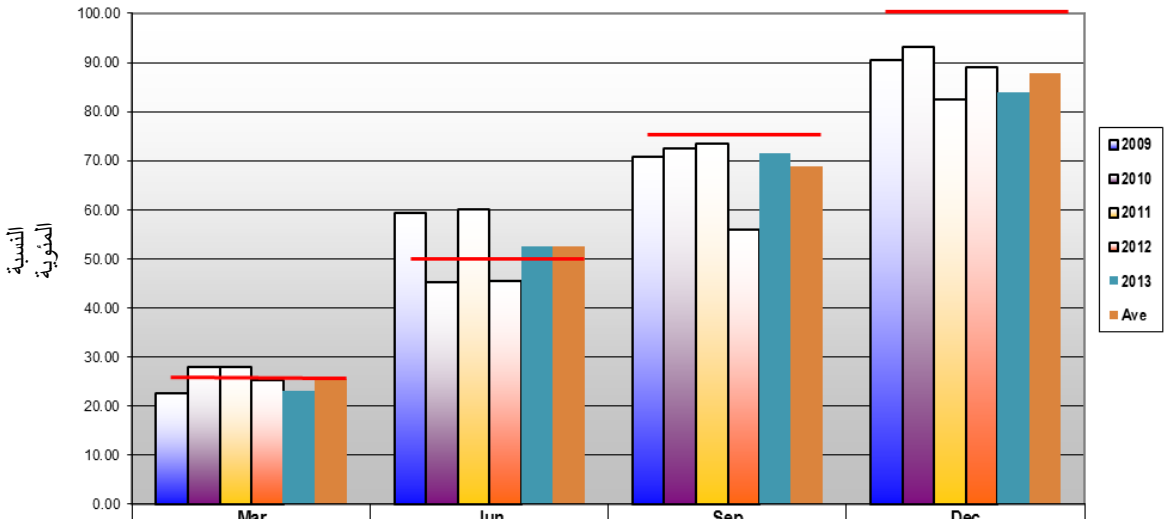


| | Mar | Jun | Sep | Dec |
|---|---|---|---|---|
| 2009 | 22.62 | 59.34 | 70.88 | 90.68 |
| 2010 | 27.86 | 45.24 | 72.52 | 93.28 |
| 2011 | 27.94 | 60.22 | 73.41 | 82.47 |
| 2012 | 25.36 | 45.43 | 55.89 | 89.20 |
| 2013 | 23.10 | 52.58 | 71.38 | 83.90 |
| Ave | 25.38 | 52.56 | 68.82 | 87.91 |

الربع

8 - وتسمح اللوائح المالية 4-1 و4-6 للمدير العام بأن يتحمل الالتزامات وسداد المدفوعات ضمن الاعتمادات التي صوّت عليها المؤتمر وبما يتماشى مع الخطط المالية الواردة في برنامج العمل والميزانية. ويظهر التحليل أنه في حين يطابق معدّل التحصيل في الفصلين الأولين من السنة، وبشكل نموذجي، معدّل إنفاق ممهد خلال الفترة عينها، تؤدي التأخيرات في تحصيل الاشتراكات خلال الفصلين الأخيرين من السنة إلى نقص في الاشتراكات مقارنة بمتوسط معدّل إنفاق. ويظهر التحليل خلال السنوات الخمس الماضية نقصاً متوسطاً قدره 6.2 في المائة بحلول نهاية الفصل الثالث ونقصاً قدره 12.1 في المائة بحلول الفصل الرابع.

9 - وفقاً لذلك، من شأن زيادة المستوى المرخص به لصندوق رأس المال العامل من المستوى المرخص به حالياً وقدره 25.8 مليون دولار أمريكي إلى ما يساوي على الأقل شهراً واحداً من التدفقات النقدية للبرنامج العادي (42 مليون دولار)، أن تتيح التخفيف من ضعف المنظمة المحتمل في ما يخص تأخيرات سداد الاشتراكات من قبل البلدان الأعضاء. وبشكل مماثل، من شأن مستوى مرخّص به يغطي شهرين من التدفقات النقدية (84 مليون دولار) أن يوفّر شبكة أمان أكبر للمنظمة.

## الحساب الاحتياطي الخاص

10 - أنشأ الحساب الاحتياطي الخاص بموجب القرار 77/27 الصادر عن المؤتمر، وتم تغيير أهدافه واستخداماته على مر السنين بموجب عدّة قرارات صادرة عن المؤتمر. وتتمثل أهدافه الرئيسية في:

(1) تقديم مبالغ للحساب العام لتمويل مصروفات الميزانية ريثما يتم تحصيل الاشتراكات في الميزانية متى يكون صندوق رأس المال العامل غير كافٍ؛

(2) تمويل نفقات إضافية غير مدرجة في الميزانية في البرامج المعتمدة بسبب اتجاهات تضخمية غير متوقعة، بقدر ما لا يمكن مواجهة هذه التكاليف من وفورات الميزانية؛

(3) تغطية أرباح وخسائر النقد الأجنبي التي تملك أثراً نقدياً على احتياطيي المنظمة.

11 - حُدد المستوى المرخّص به للحساب الاحتياطي الخاص بـ 5 في المائة من ميزانية السنة المالية التالية بموجب القرار 81/13 الصادر عن المؤتمر وبمبلغ 50.3 مليون دولار أمريكي في عامي 2015/2014.

12 - وتقلّصت الميزانية الحالية للحساب الاحتياطي الخاص على مر السنين بسبب الخسارات الناتجة عن سعر الصرف ووصلت في ديسمبر/كانون الأوّل 2013 إلى 17.6 مليون دولار أمريكي.

13 - وإضافة إلى تقلّص الحساب الاحتياطي الخاص بسبب الخسارات الناتجة عن سعر الصرف، تم تحميل مبلغ 6.4 مليون دولار على الحساب لتسديد جزء من الزيادة غير المتوقعة وغير المدرجة في الميزانية في مرتبات موظفي الخدمة العامة للسنة المالية 2007/2006 والمترتبة على نتائج الدراسة الاستقصائية لمرتبات فئة الخدمات العامة في روما. وقد أرجأ المؤتمر المقترحات الرامية إلى تجديد موارد الحساب الاحتياطي الخاص بما يعادل هذا المبلغ كجزء من المقترحات الواردة في برنامج العمل والميزانية إلى فترة السنتين القادمة.

14 - وفي ما يخصّ التضخم، وباستثناء الزيادة غير المدرجة في الميزانية في مرتبات موظفي الخدمة العامة للسنة المالية 2007/2006، لم تواجه المنظمة أي نفقات كبيرة وغير متوقّعة في السابق، اضطرّت بسببها اللجوء إلى الحساب الاحتياطي الخاص بصفته مصدر تمويل. ونظراً إلى هذه الاتجاهات

التاريخية، تُقدّر التكاليف غير المدرجة في الميزانية الناتجة عن العوامل المرتبطة بالتضخم، على أنها تشكّل خطراً محدوداً نسبياً في إدارة الميزانية العادية للمنظمة.

15 - وفي ما يخصّ العوامل المرتبطة بسعر الصرف، يتمثّل الخطر الأساسي المتعلّق بسعر الصرف والماثل أمام المنظمة في الفرق بين سعر صرف الدولار واليورو. ومنذ 2004، عالجت المنظمة هذا الخطر من خلال ترتيب تقسيم الاشتراكات الذي يتم في إطاره وضع ميزانية البرنامج العادي للمنظمة وتحديد المبالغ المترتبة على البلدان الأعضاء بكل من الدولار الأمريكي واليورو. وبقدر ما تسعى وظائف ترتيب تقسيم الاشتراكات إلى توفيره (أي تحديد المبالغ المترتبة على الأعضاء ودفع المستويات الصحيحة في كل من الدولار الأمريكي واليورو لتلبية التزامات هاتين العملتين)، يتم التخفيف من الخطر المتمثّل في سعر صرف الدولار واليورو وبالتالي لا حاجة إلى معالجة هذا الخطر عن طريق الحساب الاحتياطي الخاص. وإدراكاً لذلك، وافقت لجنة المالية في دورتها الخامسة والثلاثين بعد المائة المنعقدة في أكتوبر/تشرين الأول 2010 على إيقاف ممارسة تحويل المبالغ غير النقدية من اليورو إلى الدولار إلى الحساب الاحتياطي الخاص ونقل الأرباح والخسائر ذات الأثر النقدي فقط[1].

16 - وخلال الفترة ما بعد إنشاء الاشتراكات المجزأة، تم تحميل مبلغ 3.6 مليون دولار أمريكي من فروق العملات الأجنبية المدعومة بالنقد الفعلي على الحساب الاحتياطي الخاص. وعلى هذا الأساس، يُعتبر المستوى الحالي للحساب الاحتياطي الخاص كافياً للتصدي للخطر المتبقي المتعلّق بمعاملات الصرف بغير اليورو.

[1] الفقرة 11 بالوثيقة CL 140/21.